منهج السكاكي في البلاغة

١

نشأت البلاغة العربية مسائل متفرقة في كتب الفراء وأبي عبيدة والجاحظ والمبرد. وكان ابن قتيبة — فيما نرى — أول من رتب بعض موضوعاتها وبوبها، وذكر في كتابه « تأويل مشكل القرآن » أبواباً للمجاز والاستعارة والمقلوب والحذف والاختصار وتكرار الكلام والزيادة فيه والكناية والتعريض ومخالفة ظاهر اللفظ معناه. وكان لهذا التبويب أثر فيما كتب ابن المعتز الذي خطا بالبلاغة خطوة واسعة في الترتيب والتبويب.

وأخذت البلاغة تتقدم وتتطور الى أن ظهر عبد القاهر الجرجاني فسار بها نحو النضج والكمال، وقرر مسائلها وهذبها، فكان كتاباه « دلائل الاعجاز » و « أسرار البلاغة » قمة البلاغة العربية، وقد تجلت فيهما العقلية الناضجة التي تفهم الأمور وتتذوق الأدب، وبدا فيهما التبويب والتقسيم واضحاً حتى عدّه بعض الباحثين واضع علمي المعاني والبيان بمفهومهما الأخير [1]. والواقع أن عبد القاهر لم يكن واضع هذين العلمين؛ لأن رجال البلاغة قبله كانوا قد بحثوا موضوعاتهما منذ عهد مبكر فتكلموا عن المجاز، والاستعارة، والتشبيه، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والاطناب والايجاز وغيرها. ولم يأتِ عبد القاهر بموضوعات جديدة إلا ما كان من تهذيب وتبويب وتحليل للنصوص الأدبية الرائعة، وكان بحثه لا يختلف عن السابقين، فكتاباه المشهوران يضمان موضوعات البلاغة

(١) ينظر هامش ص : ت ، ث من دلائل الاعجاز ، وهامش ص٤٦٩ من دائرة المعارف الاسلامية ، وأمالي علي عبد الرازق في البيان وتأريخه ص ٢٣ .

كلها من معانٍ وبيان وبديع ، ولم يفرق بينها كما فعل المتأخرون ، ولم يقل هذه موضوعات علم المعاني ، وهذه مباحث علم البيـان ، وهذه من فنون البديع . وقد كانت طريقتـه في عدم تقسيم البلاغة الى علومها الثلاثة مدعاة لنقد المتأخرين ممن سيطرت عليهم نظرة تقسيم البلاغة فقال التفتازاني السائر في فلك السكاكي عن كتب عبد القاهر : « كأنها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه » (١) . ومن أجل هذا لا نستطيع أن نقول أنه واضع علمي المعاني والبيان لسببين :

الأول : إن موضوعاتها قد بحثت قبله .

والثاني : إنه لم يفصل بينها كما فعل المتأخرون .

ويمكن القول أنه مهد السبيل الى ذلك « وأنه وضع أسس المنهج التحليلي في دراسـة البيان أو المعاني العقلية ومسايرة العبارات لها ودلالتها عليها » (٢) . وكان الجرجاني نفسه يرى أن هناك علماً واحداً غاية الخائض فيه أن يستثير الأسرار التي ترفع من قدرة الـكلام وتمنحه رتبة الشرف وتحله ذروة البلاغة .

وتمخضت عن الدراسات البلاغية مدرستان هما : المدرسة الأدبية والمدرسة الـكلامية ، وكان لـكل منهما خصائصها ومنهجها الخاص ، ولـكنها مع ذلك تتفقان في أمور منها أن كلتا المدرستين لم تقسم البلاغة الى معانـ وبيان وبديع إلا في زمن متأخر ، وكانت الموضوعات تبحث على اعتبار أنها فن واحد فلا تمييز بين موضوعات يحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الـكلام على ما يقتضي الحال ذكره ، وبين موضوعات يراد بها معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة أو النقصان ، وبين موضوعات يعرف بها وجوه تحسين الـكلام .

(١) المطول ص ١٠ .

(٢) البيان العربي ص ١٣٢ .

ولم تزل البلاغة تكمل شيئاً فشيئاً الى أن محص السكاكي (٦٢٦ هـ) زبدتها ، وهذب مسائلها ، ورتب أبوابها ، فكان بذلك أول من قسم البلاغة الى علمين متميزين : علم يتعلق بالنظم سماه علم المعاني ، وعلم يتعلق بالتشبيه والمجاز والكناية أو بالصورة سماه علم البيان ولم يُسَمِّ القسم الثالث بديعاً ، وإنما هو عنده وجوه مخصوصة كثيراً ما يؤتى بها بقصد تحسين الكلام ، ولهذا عرف البلاغة تعريفاً لم يدخل فيه علم البديع فقال : « البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها » (١) .

ولم يكن السكاكي أول من ذكر مصطلح « البيان » وأطلقه على الموضوعات التي حصرها بعقليته الفلسفية ، وإنما ظهر هذا المصطلح منذ القرن الثاني الهجري أو أوائل القرن الثالث على يدي الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » ، ولكنه لم يقصد بالبيان الذي يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية ، وإنما يقصد به معظم موضوعات البلاغة كما كان عبد القاهر وضياء الدين بن الأثير وغيرهما ينظران اليه . يقول ابن خلدون وهو يتحدث عن البيان : « وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان ، وهو اسم الصنف الثاني ، لأن الأقدمين أول من تكلموا فيه » (٢) .

ولكن السكاكي ضيق مدلول هذا المصطلح فجعله يضم التشبيه والمجاز والكناية وذلك بتعريفه الذي يقول فيه : « البيان هو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة ، وبالنقصان ، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه » (٣) .

---

(١) مفتاح العلوم ص ١٩٦ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٥٠١ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٢ .

أما مصطلح « المعاني » فلم نعثر على ذكر له في بحوث الأوائل ، ولا نعرف أحداً استعمله وأطلقه على قسم من موضوعات البلاغة قبل السكاكي . وكل ما نعرفه أن عبارة « معاني النحو » وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد المرزباني المعروف بأبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) وأبي بشر متى بن يونس ، في مجلس الوزير أبي الفتح ابن جعفر ابن الفرات [١] .

وكان لنظرية النظم أثر كبير في اظهار هذا النوع من الدراسات البلاغية . وقد وضحت معالم هذه النظرية وبلغت أوج نضجها عند عبد القاهر الجرجاني الذي أعاد وكرر في اثباتها والتأكيد عليها وسمى موضوعات التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفصل والوصل ، والتعريف والتنكير وغيرها « معاني النحو » . يقول : « فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل الى معاني النحو واحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من ابوابه » [٢] .

وكان البحث الذى كتبه الجرجاني في دلائل الاعجاز مادة أساسية لعلم المعاني الذي جعله السكاكي أحد علوم البلاغة ، وحدد موضوعاته وبحوثه وحصره حصراً منطقياً بقوله : « ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » [٣] .

ومع ان أحداً لم يطلق مصطلح المعاني على بعض بحوث البلاغة قبل السكاكي ، إلا أن

(١) تنظر المناظرة في المقابسات ص ٨٠ ، ومعجم الأدباء ج ٨ ص ٢١٤ وما بعدها .

(٢) دلائل الاعجاز ص ٦٥ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

الباحث ليحار حينما يجد مصطلحي البيان والمعاني مستعملين قبله . فالزمخشري يشير اليهما في تفسير الكشاف ، يقول وهو يتحدث عن التفسير : « ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما علم المعاني وعلم البيان » [١] . وكلام الزمخشري هذا غير محدد ، لانه كثيراً ما يردد هذين المصطلحين ، وكثيراً ما يطلق مصطلح البيان على البلاغة كلها ، كما انه لم يضع حداً بين موضوعات علم المعاني وعلم البيان، وان ذكر كثيراً من موضوعاتهما . ولعل سبب ذلك انه لم يكن يبحث في علم البلاغة حينما كتب الكشاف ، وإنما كان يفسر القرآن الكريم ويوضح ما فيه من معان سامية وما فيه من روعة وجمال . اما مسائل البلاغة فلم يذكرها إلا لاظهار روعة القرآن وسحره وإعجازه، ومن هنا جاء تفسير الكشاف من أهم مصادر البلاغة وان لم يكن مؤلفاً فيها أو من اجلها .

ونراه احياناً يسمي البلاغة بديعاً ، فهو في تفسير قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » ، يقول : « هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا ، وهي ان تساق كلمة مساق مجاز » [٢] . ويخالف احياناً ما تعارف عليه البلاغيون فيجعل الالتفات من البيان ، ويقول عن العدول عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب : « قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان » [٣] .

وذكر فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) مصطلحي علم المعاني وعلم البيان ، ولكنه لم يعرفهما ولم يوضحهما ويحدد موضوعاتهما . يقول وهو يتحدث عن الخبر : « ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وتظهر فيه الدقائق العجيبة والاسرار الغريبة من علم المعاني والبيان » [٤] .

---

(١) الكشاف ج ١ ص : ك

(٢) الكشاف ج ١ ص ٥٣ .

(٣) الكشاف ج ١ ص ١١ .

(٤) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز ص ٢٦ .

فعبارة « من المعاني والبيان » غامضة لا يفهم منهـــا إلا معنى عام وهو البلاغة بصورة عامة . اما معانيهما الخاصة التي حصرها السكاكي فلم يشر اليها الرازي ، وكأن المعاني والبيان عنده يرادفان البلاغة .

ويكرر السكاكي نفسه بعض العبارات مثل : « صناعـة علم المعاني » و « علماء علم المعاني » و « أذهان الراضة من علماء المعاني » و « أئمة علم المعاني » [1] . ولـكن لم يحدد معاني هذه العبارات ، ولا ندري ما المقصود بها ؟ ومن هم علماء المعاني وأئمته ؟ فلم نعثر في تأريخ البلاغة قبل السكاكي على علماء اختصوا بالمعاني وبحثوا فيه كما بحثه السكاكي وحدد موضوعاته ، ولم تكن البلاغة قبله مقسمة إلى معان وبيان وبديع .

وما دمنا لم نستطع أن نتبين مفهوم المعاني قبل السكاكي ، ولم نستطع ان نعرف احداً كتب في علم المعاني قبله بالطريقة التي وصلتنا عنه في « مفتاح العلوم » ، ما دامت هـذه الامور لم تتضح مع ورود مصطلحي المعاني والبيان في الـكشاف للزمخشري ، وفي نهاية الايجاز في دراية الاعجاز لفخر الدين الرازي ، فاننا نستطيع على ضوء ذلك ان نقرر أن السكاكي أول من قسم البلاغة إلى معان وبيان وبديع أو محسنات ، وحدد موضوعاتها واثبت قواعدها وانه أول من اطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح « علم المعاني » وعلى الموضوعات التي تبحث في الصورة الأدبية ـ أي التشبيه والمجاز والـكناية ـ مصطلح « علم البيان » . كما انه أول من أطلق على غير هذه البحوث اسم « محسنات » أو « وجوه يؤتى بها قصـــد تحسين الـكلام » وقسمها إلى ما يختص بالمعنى وما يتعلق باللفظ ، مع الاحتراز بانه لم يسم هذه المحسنات بديعاً . وكان بدرالدين بن مالك هو الذي أطلق عليها هذا المصطلح في كتابه « المصباح » ، وتابعه الخطيب القزويني والمتأخرون . وبذلك انحصر مصطلح البديع في المحسنات المعنوية واللفظية بعد أن كان يقصـــد به معظم موضوعات

(١) مفتاح العلوم ص ٨١ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢١ .

البلاغة عند الرواة الذين نقله الجاحظ عنهم ، وعند عبد الله بن المعتز صاحب « البديع » .

ولكن هل سلم منهج السكاكي من الاضطراب والتعقيد ؟ وهل أفاد في تطور البلاغة ؟ ولتوضيح ذلك سننظر في منهجه البلاغي من ناحيتين :

الأولى : تقسيمه البلاغة إلى علومها الثلاثة : المعاني والبيان والبديع .

الثانية : منهجه في بحث كل قسم من الفنون الثلاثة .

٢

اما الناحية الأولى وهي تقسيم البلاغة إلى فنونها الثلاثة فقد رأينا ان السكاكي قسمها إلى معان وبيان ومحسنات ، وحصر مباحث المعاني بقوله : « المعاني تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » [١] .

وقد بحث في هذا الفن : الخبر والانشاء ، والتقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفصل والوصل ، والايجاز والاطناب ، والقصر .

وحدد موضوعات البيان بقوله : « البيان معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه » [٢] . وفي هذا الفن بحث التشبيه والمجاز بانواعه كالمجاز اللغوي والمجاز العقلي والكناية .

وضبط النوع الثالث بقوله انه : « وجوه مخصوصة كثيراً ما يصار اليها لقصد تحسين الكلام » [٣] . ولم يسمه بديعاً ، كما سماه بدر الدين بن مالك والخطيب القزويني ، وانما سماه « محسنات » وقسمها الى قسمين : قسم يرجع الى المعنى وهو : المطابقة ، والمقابلة ،

(١) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٠٠ .

والمشاكلة ، ومراعاة النظير ، والمزاوجة ، واللف والنشر ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم والإيهام ، وتأكيد المدح بما يشبه الذم ، والتوجيه ، وسوق المعلوم مساق غيره ، والاعتراض ، والاستتباع ، والالتفات ، وتقليل اللفظ أولا تقليله . وقسم يرجع الى اللفظ وهو : التجنيس ، ورد العجز الى الصدر ، والقلب ، والسجع ، والفواصل ، والترصيع .

وقد نظر السكاكي في هذا التقسيم نظرة فلسفية الى البلاغة فقسمها هذا التقسيم الذي أوقف البلاغة عند ما رسمه لها ، وكانت قبله مفتحة الأبواب، عامة الموضوع ، قابلة للتطور والزيادة . وكأن السكاكي خشي على علم البلاغة من ذلك الاطلاق الذي يجعل الحرية فيه فوضى في يوم من الأيام ، فنظر الى هذا العلم نظرة فلسفية تحدد ما بينه وبين سائر فنون الأدب من النسبة والارتباط ، وتميزه عنه تميزاً واضحاً ، وتحصر أبوابه ومباحثه حصراً عقلياً حتى لايبقى مجال للخوف عليه من دعي لايفقه الأدب ولا يعرف فنونه .

وكان الأستاذ علي عبد الرازق أول من انتبه من المحدثين الى ما في منهج السكاكي من تضييق لبحوث البلاغة وحصر لمسائلها يؤدي الى الجمود ، ولكنه لم يقف طويلاً عند هذه النقطة لأن بحثه كان منصباً على البيان وتأريخه ، فترك التفصيل في المسألة والنظرة اليها نظرة شاملة . وكان ما أشار اليه في « أماليه » مدعاة للنظر في هذا الموضوع نظرة أكثر عمقاً وتفصيلاً ، فكتب الأستاذ أحمد مصطفى المراغي فصلاً هاماً في كتابه « تأريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها » ، ناقش فيه منهج السكاكي وتقسيمه البلاغة الى علومها الثلاثة ، وقرر انه لا وجه لهذا التقسيم . وتابعه الدكتور بدوي طبانه فناقش هذا المنهج مناقشة لا تخرج عما كتب المراغي ، ونقل في كتابه « البيان العربي » آراء الأستاذ نقلاً تاماً .

ولما كان ما كتبه المراغي أهم ما قيل في نقد السكاكي ، فاننا نحاول تلخيص رأيه لنرى ماله وما عليه . يقول وهو يتحدث عن منهج السكاكي وتقسيم البلاغة الى ثلاثة علوم :

« ولا نرى لهذا التقسيم وجهاً صحيحاً ، ولا مستنداً من رواية ولا دراية » [1] . أما ان الرواية لاتساعد السكاكي فان ذلك يرجع إلى أن المتقـــدمين الذين كتبوا قبله كأبي هلال العسكري في الصناعتين ، وابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة ، وعبد القاهر الجرجاني في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز ، لم ينحوا هذا المنحى الذي نحاه ، كما ان الزمخشري — وهو في علو كعبه في البلاغة — كثيراً ما يسمى هذه العلوم بالبيان ، وأحياناً بالبديع . اما ابن المعتز وقدامة بن جعفر وأبو هلال العسكري وابن رشيق فقد ادخلوا البـديع في مباحث البيان وجعلوا من البديع الاستعارة والمجاز والكناية والتعريض . وكذلك فعـل عبد القاهر في اسرار البلاغـة اذ يقول : « وأما الطباق والاستعارة وسائر أقسام البديع فكونها معنوية أجلى وأظهر » . وبذلك يضع الطبـــاق الذي هو من البديع الى جانب الاستعارة التي أدخلها السكاكي في علم البيان . وفي قول الخطيب القزويني في التلخيص : « وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان » ، وفي قول شراحه : « لما في كل من معناه اللغوي وهو الظهور » [2] . ومنهم من يسمى الأخيرين علم البيان ، أي كما وقع للزمخشري في الكشاف . وقوله : « والثلاثـة علم البديع » أي كما يستعمله صاحب الكشاف كثيراً في تفسيره — دليل على ان التقسيم الى معان وبيان وبديع لم يقل أحد به قبل السكاكي ، إذ لم يصرح بعزوه لأحد [3] .

فالمراغي — كما نرى — يرى ان لاوجه لتقسيم السكاكي هذا ، لأن الأقدمين لم يقسموا البلاغة الى معان وبيان وبديع . ولا يمكن ان يقوم هذا دليلاً على فساد منهج السكاكي ؛ لأن معنى هذا لم يترك الأول للآخر شيئاً . وهذه قاعدة ينبغي ان لاتتخذ دليلاً في البحث العلمي ، والا ثبطت العزائم وفترت الهمم وترك الناس البحث والتتبع .

وإذا كان القدماء لم ينهجوا هذا النهج ، ولم يبحثوا البلاغة بهذه الطريقة ، فليس من

(١) تأريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها ص ١١١ .
(٢) عروس الافراح ج ١ ص ١٥١ .
(٣) ينظر تأريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها ص ١١٤ — ١١٥ .

الفساد في شيء أن يأتي آخرون ، ويبحثوا بطريقة تختلف عن منهج المتقدمين اختلافاً جوهرياً . فالرواية في بيان فساد منهج السكاكي ليست دليلاً وحجة ، ولا يمكن الركون اليها والاعتماد عليها ؛ لأن العقلية البشرية في تطور ، وان العلم في انتقال من طور الى طور . فاذا كان ابن المعتز وأبو هلال العسكري وابن رشيق وابن سنان وعبد القاهر وغيرهم من اساطين البلاغة قد ساروا على منهج يختلف عن منهج السكاكي ، فليس معنى هذا ان عمل الأخير لا قيمة له ، وان منهجه غير مستقيم .

ولا بد من اتباع طريقة غير طريقة « الرواية » ، نستطيع بها ان ننقد ونناقش في مثل هذا الموضوع . وهذا ما التجأ اليه الاستاذ المراغي ، فلنتابعه لنرى رأيه في الشق الثاني من نقده وهو « الدراية » .

يقول : واما ان الدراية لا تؤيده فذلك لأسباب منها ان الثمرة المستفادة من علم المعاني وهي معرفة أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال يستفاد أيضاً من علم البيان والبديع ؛ لأنا لا نعبر باستعارة ولا كناية إلا إذا اقتضاها المقام فنوازن بين عدة تعبيرات ونرى أنسبها للحال بمراعاة حال السامع أو السامعين فنعبر به كما قال عبد القاهر : انه إذا أريد اثبات الشيء على جهة الترجيح بين أن يكون ولا يكون عبرت عنه بالتشبيه فقلت : «رأيت رجلا كالأسد » ولم يكن ذلك من حديث الوجوب في شيء . وإذا أردت اثباته على سبيل الوجوب وجعلته كالأمر الذي نصب له دليل يقطع بوجوبه عبرت بالاستعارة وقلت : « رأيت أسداً » ، وذلك انه إذا كان أسداً فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة ، وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرى منها . وحكم التمثيل حكم الاستعارة ، فانك إذا قلت : « أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » فأوجبت له الصورة التي يقطع فيها بالتحير والتردد كان أبلغ لاحالة من أن تجري على الظاهر فتقول : « قد جعلت تتردد في أمرك ، فأنت كمن يقول أخرج أو لا أخرج فيقدم رجلاً ويؤخر أخرى » . وكذلك إذا أردت اثبات قضية

دون حاجة الى برهان بان كان السامع مقتنعاً بصحتها دون ان تزيده تأكيداً في اثباتها عبرت بالحقيقة فقلت : « زيد كريم » . وان رأيت انه في شك من صحتها أتيت بالقضية يصحبها دليلها وعبرت عن ذلك المعنى بطريق الكناية فقلت : « هو جم الرماد » ، فأثبت القرى الكثير من وجه هو أبلغ وأشد في الإيجاب والاثبات ، وذلك انك أتيت بالدليل والشاهد على صدق القضية ، فلا يشك فيها ولا يظن بالمخبر بها التجوز أو الغلط [1] .

ومن كلامه هذا نعلم ان هناك احوالا للمخاطبين تقتضي تعبيرات مختلفة في الوضوح ، بعضها آكد من بعض في الاثبات ، كما ان هناك احوالا تقتضي الايجاز في الكلام حيناً والاطناب حيناً آخر ، والتوكيد طوراً أو عدمه طوراً آخر . فالمطابقة لمقتضى الحال مطلوبة في مباحث العلمين ، والاختلاف في الوضوح والخفاء موجود في مسائلها . وكما يصدق هذا على المعاني والبيان ، يصدق على البديع ، فالجمال الذي في التورية من حيث دقة التعبير ولطفه لا يقل عن الجمال الذي يوجد في الكناية ، والابداع الذي في الطباق والتقسيم ليس بأقل مما في الاستعارة .

وقد استند المراغي في هذا إلى ما عمله ابن المعتز في كتاب البديع إذ جعل من انواع البديع الاستعارة والكناية ، وسوى بينها وبين بقية الانواع البديعية التي ذكرها . وسار على اثره قدامة بن جعفر وأبو هلال العسكري وابن رشيق . ويستفهم بعد ذلك قائلا : « فمن اين أتى السكاكي بهذا التفاوت وجعل بعضاً منها فيما سماه البيان ، وبعضاً فيما سماه البديع ، وبعضاً منها تحسينه ذاتي وبعضاً منها تحسينه عرضي ؟ وانا لنعلم ان من كان قبله ليس باقل منه رسوخاً في نقد الكلام وبيان غثه من سمينه ، وجيده من رديئه . فكيف خفي هذا على جلة العلماء مدى القرون الطوال فجاء السكاكي وكشفه ؟ اللهم إنا لا نجد وجهاً لصحة هذا الكشف الجديد ولو كنا وجدناه لما شككنا في صحته ، إذ لسنا

(١) ينظر دلائل الاعجاز ص ٥٥ — ٥٨

من القائلين بتلك النظرية :« ما ترك الأول للآخر شيئاً » . ويقول المراغي بعد ذلك :إن مما يدل على ان مباحث هذه العلوم ليست متمايزة ان بعض المؤلفين ادخل المجاز العقلي في علم البيان ، بينا غيرهم أدخله في علم المعاني ، وكذلك نجد جماعة أدخلوا التذييل والاحتراس والاعتراض والحشو في البديع ، وادمجه غيرهم في المعاني وجعلوه اقساماً للاطناب . فلو كان هناك حدود واضحة تميز قسماً من قسم لما جاء مثل هذا الاختلاط والارتباك في تفريع هذه المسائل ووضعها في المواضع المناسبة لها [1] .

هذه فكرة الاستاذ المراغي في نقد تقسيم السكاكي لعلوم البلاغة ، وهي فكرة مصيبة في كثير من الامور ، وانها التفاتة حسنة من الاستاذ المرحوم تدل على عمق في التفكير وسعة في الاطلاع ، كما تدل على روح تواقة للتجديد والنظر في الأمور نظرة تدقيق وتمحيص . ومع ذلك فلنا عليه ملاحظات .

فالنقطة الأولى من اعتراضه لا يمكن الأخذ بها كلها ؛ لان السكاكي قد أشار إلى مطابقة الكلام للحال في البيان أيضاً . يقول في تعريف علم المعاني : « علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » .

ويقول في تعريف البيان : « وإما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه » [2] .

فمطابقة الكلام موجودة ـ كما نرى ـ في المعاني وفي البيان ، وان كانت في تعريفه للمعاني أوضح وأكثر جلاء . فالسكاكي يرى أنه لا بد أن تكون مطابقة لمقتضى الحال ،

(١) ينظر تأريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها ص ١١٥ — ١١٨

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

وإلا فلن يكون الكلام مؤدياً الغرض سواء كان ايجازاً أم اطناباً ، تأخيراً أم تقديماً ، مجازاً أم كناية . وليست مطابقة الكلام لتمام المراد منه إلا مطابقة لمقتضى الحال أيضاً ، لانه ليس من المعقول ان نلقي الكلام بلا معنى ، والمعنى لا يكون مؤدياً الغرض ما لم يطابق مقتضى الحال . ولعل الاستاذ المراغي نظر إلى هذا التقسيم من خلال تعريف الخطيب القزويني لعلمي المعاني والبيان ، لانه عرض قبل مناقشة السكاكي كلام صاحب تلخيص المفتاح . يقول القزويني في المعاني : « هو علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال » [1] . ويقول في البيان : « هو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ، ودلالة اللفظ اما على واضع له أو على غيره » [2] . وفرق ما بين كلام السكاكي وكلام ملخص مفتاح العلوم ، وبذلك يتضح انه ليس من الدقة ان ينقد السكاكي على أساس تعريفي الخطيب القزويني .

فالثمرة المستفادة من علم المعاني وهي معرفة أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال تستشف من تعريفه لعلم المعاني ، ومن كلامه عن المحسنات ؛ لانه يرى ان أصل الحسن فيها : « ان تكون الالفاظ توابع للمعاني لا ان تكون المعاني لها توابع » [3] . ومادامت المحسنات تأتي بعد مراعاة علمي المعاني والبيان فلا بد ان تكون مطابقة لمقتضى الحال ، وإلا كانت عبثاً ولغواً لا فائدة فيه .

اما النقطة الثانية فان السكاكي لم يكن واضح المنهج فيها ، فهو يسمي البديع محسنات أو وجوهاً مخصوصة يؤتى بها لقصد تحسين الكلام . ويرى ان هذه الوجوه يجب ان تكون الالفاظ فيها توابع للمعاني لا أن تكون المعاني توابع لها . ولم يفصل المحسنات

(١) الايضاح ص ١١ .

(٢) الايضاح ص ١٠٠ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٠٤ .

عن القسمين الآخرين ، فكثيراً ما يدخل انواعاً من المحسنات في علم المعاني كالالتفات والقلب واسلوب الحكيم وتقليل اللفظ ولا تقليله . وما دام السكاكي قد صنع هـذا الصنيع فلا يمكن الجزم بانه لا يقصد من وراء المحسنات مطابقة لمقتضى الحال وللمعنى .

والذي نوافق عليه الاستاذ المراغي هو ما جاء به في الفقرة الثالثة . وقبل أن نخوض في مناقشة السكاكي يجدر بنا أن نشير إلى رأي المراغي في تقسيم البلاغة ؛ لانه جاء به رداً على منهج السكاكي واثباتاً لفساده .

يرى الاستاذ المراغي اننا إذا ما درسنا البلاغة فعلينا أن نقسمها إلى علمين فنسمي العلم الذي يبحث عن فصاحة النظم « علم معاني النحو » أو « علم المعاني » على سبيل الاختصار في التسمية ، والعلم الذي يبحث عن فصاحة اللفظ أو عن معنى المعنى بعلم البيان . وتكون التسمية مجرد اصطلاح ، وإلا فالكل بحث بياني [1] . وقد استفاد ـ كما يقول ـ من عبد القاهر الجرجاني في هذا التقسيم ، فعبد القاهر قسم الكلام الفصيح قسمين : قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم ، وعد من القسم الاول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة والمجاز [2] .

وهذا التقسيم ـ كما يبدو للباحث ـ هو التقسيم الذي استند السكاكي اليه حينما قسمها إلى معان يبحث فيه عن الخبر والانشاء ، والايجاز والاطناب ، والفصل والوصل ، والقصر وغيرها ، وإلى بيان يبحث فيه عن المجاز والاستعارة والكناية والتشبيه . وحينئذ نكون قد عدنا إلى تقسيم السكاكي ، لان النظم عند عبدالقاهر ليس إلا « معاني النحو » ، ومعاني النحو هي التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفصل والوصل ، والقصر . وهـذه الموضوعات هي التي اطلق عليها السكاكي مصطلح « علم المعاني » . أما غير هذه الموضوعات

(١) ينظر تاريخ علوم البلاغة ص ١١٩ .

(٢) ينظر دلائل الاعجاز ص ٢٢٩ .

فهي ما لا تعلق لها بالنظم ، وهي المباحث التي تكلم عنها السكاكي في علم البيان كالتشبيه والمجاز والكناية . ولكن عبد القاهر نفسه لم يقف عند هذا التقسيم ؛ لانه يرى ان الاستعارة وغيرها من مباحث البيان من مقتضيات النظم أيضاً . يقول موضحاً ذلك : « الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون ، لانه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي افراد لم يتوخ فيما بينها حكم من احكام النحو ، فلا يتصور ان يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد الف مع غيره . أفلا ترى انه ان قدر في « اشتعل » من قوله تعالى « واشتعل الرأس شيبا » ، ان لا يكون الرأس فاعلا له ويكون « شيباً » منصوباً عنه على التمييز لم يتصور أن يكون مستعاراً ، وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة فاعرف ذلك »[1] وبذلك يقرر عبد القاهر أن لا انفصال بين المعاني والبيان ، وان كليهما فن واحد الهدف منه تقدير الكلام ومعرفة ما فيه من روعة وجمال .

وما دمنا قد انتهينا من مناقشة الاستاذ المراغي ، فلنبدأ بمناقشة السكاكي والرد عليه .

٣

ان تقسيم السكاكي للبلاغة الى علوم ثلاثة لا أساس له ، ولا يمكن الأخذ به في دراستها دراسة تقوم على الذوق والمقاييس الفنية . ويتضح خطل هذا التقسيم في نواح أهمها مايتعلق بتعريف السكاكي للمعاني والبيان .

قال في المعاني : « ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » وتتبع خواص تراكيب الكلام ليس مختصاً بعلم المعاني وحده ، وانما يشمل علم البيان أيضاً بل ان « تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل

( ) دلائل الاعجاز ص ٣٠٠ .

بها من الاستحسان وغيره من عمل البياني ؛ لأنه هو الذي يتتبع خواص تراكيب الكلام . وكل أسلوب من الأساليب له خاصة تدل على المقصود بـه ولا فرق بين مباحث المعاني كما حصرها ، ومباحث البيان كما حصرها أيضاً . فللأساليب الخبرية دلالتها وللأساليب الانشائية دلالتها ، ولكل من التقديم والتأخير دلالته المعنوية ، كما ان لأساليب التشبيه والاستعارة والكناية وغيرها من موضوعات البيان دلالتها أيضاً من الكشف والايضاح أو المبالغة والتوكيد أو الستر والاخفاء الى غيرها من الأغراض »[1]. وكذلك الاستحسان والاستهجان يصدق على جميع موضوعات البلاغة ، فالايجاز والاطناب يحسنان إذا استعملا في مواطنها وأديا الغرض من استعمالهما وطابقا الحال ، ومثلها جميع مباحث علم المعاني . وكذلك موضوعات علم البيان ، وعلم البديع تحسن اذا استعملت استعمالاً صحيحاً وأدت الغرض منها ، وتقبح إذا لم تطابق مقتضى الحال .

ولا نعلم وجهاً لهذا التقسيم مع ان السكاكي قرر « ان البلاغة بمرجعيها — المعاني والبيان — وان الفصاحة بنوعيها — اللفظية والمعنوية — مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين »[2] .

وعرف البيان بأنه « معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه » . فالصلة بين المعاني والبيان وثيقة — كما يتضح من التعريفين — لأن كليهما يحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

ومما يؤاخذ السكاكي عليه انه خص البيان باداء المعنى بطرق مختلفة ، فقوله « في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان » ، لا يخص علم البيان وحده وانما يخص

(١) البيان العربي ص ١٩٦ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٠٠ .

المعاني أيضاً ، لأننا نستطيع كذلك أن نؤدي المعنى بطرق مختلفة بالزيادة في الوضوح أو بالنقصان في موضوعات المعاني المختلفة . ففي قولنا : « البرد قارص » أخبرنا عن ان البرد شديد أو اسندنا « قارص » الى « البرد » ، فاذا أردنا أن نزيد هذا المعنى وضوحاً وتأكيداً قلنا : « ان البرد قارص » ، وإذا أردنا أن نبالغ في تأكيد المعنى ووضوحه قلنا : « ان البرد لقارص » . وقد أشار عبد القاهر الى هذا التفاوت ، كما انتبه السكاكي اليه ، فذكر جواب أبي العباس للكندي حين سأله قائلاً : إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون « عبد الله قائم » ثم يقولون « ان عبد الله قائم » ثم يقولون « ان عبد الله لقائم » ، والمعنى واحد . وذلك ان قال أبو العباس : بل المعاني مختلفة فقولهم « عبد الله قائم » اخبار عن قيامه ، وقولهم « ان عبد الله قائم » جواب عن سؤال سائل ، وقولهم « ان عبد الله لقائم » جواب عن انكار منكر قيامه [1] .

ونستعمل الايجاز ـ مثلاً ـ فلا يفهم السامع أو القارئ ما نقصد ، فنزيد كلامنا وضوحاً بالأطناب وتفصيل القول . ولا ندري كيف فات هذا على السكاكي مع انه تكلم عن جميع الحالات المقتضية لذلك ، فذكر الحالات التي تقتضي طي ذكر المسند اليه واثباته وتعريفه وتنكيره ، وذكر الحالات التي تقتضي طي ذكر المسند واثباته وتعريفه وتنكيره ، والحالات المقتضية للفصل والوصل وغيرها .

وقد أحس الأقدمون أنفسهم بذلك فقالوا : « ان ما بين قولك « زيد قائم » و « إن زيداً قائم » و « ان زيداً لقائم » من التفاوت يضاهي ما بين قولك « زيد كالأسد » و « زيد أسد » و « الأسد زيد » من التفاوت . والمعنى في كل منها متفاوت بسبب التأكيد ، فكما اختلف حال المنكر وغيره في التأكيد بـ « ان » واللام ، اختلفت حاله مع غيره في هذه الطرق المذكورة في البيان ... وان المجاز الاسنادي أوضح في الدلالة من

(١) مفتاح العلوم ص ٨٢ .

الحقيقة الاسنادية ، فان « عيشة راضية » أدل على رضا صاحبها من قولك « راضٍ صاحبها » كما ان « زيد أسد » أدل من قولك « زيد كالأسد » ، وكذلك كل واحد من مقتضيات ما يتعلق بالمسند أو المسند اليه من حذف وذكر ، وتقديم وتأخير ، واتباع مما يطول ذكره . وكذا الإيجاز والاطناب والمساواة ، انما هي طرق مختلفة في وضوح الدلالة »[1]. فايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان يشمل المعاني والبيان والبديع ، فلا أساس ـ إذن ـ لهذا التقسيم . ومما يؤيد ما نذهب اليه ان السكاكي نفسه جعل علم البيان شعبة من علم المعاني ، يقول : « ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل إلا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد ، لاجرم آثرنا تأخيره »[2] .

فالسكاكي يقرر ان البيان شعبة من المعاني ولا ينفصل عنه إلا بزيادة اعتبار ، ولكن لم يوضح هذه الزيادة . وعلى كل حال فهذا اعتراف ضمني منه بأن لاحاجة الى فصل المعاني عن البيان لأنهما مرتبطان أشد الارتباط ، ومتداخلان أعظم التداخل . ولكن أنى له أن يعترف بهذا صراحة وهو الذي يريد أن يجعل من البلاغة علوماً شتى ، وليس له بعد ذلك إلا ان يفصلها ويلتمس التعليل لذلك ، فينص على ان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل إلا بزيادة اعتبار . وهذا من السكاكي امعان في التحل واسراف في التقسيم . وقد تابعه في هذا التحل والاغراق في التقسيم كثيرون فقال السبكي : « ان علم البيان باب من أبواب علم المعاني وفصل من فصوله ، وانما أفرد كما يفرد علم الفرائض عن الفقه » . وقال ان علم المعاني وعلم البيان متداخلان[3] .

(١) عروس الأفراح ج ٣ ص ٢٦١ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

(٣) عروس الأفراح ج ٣ ص ٢٦١ . و ج ١ ص ٤٩٣ .

ونستنتج مما تقدم ان مطابقة الكلام لمقتضى الحال تشمل مباحث البلاغة كلها وان تتبع خواص تراكيب الكلام لا تخص نوعاً واحداً من أقسام البلاغة ، كما ان الاستحسان والاستهجان ينطبق على موضوعات البلاغة كلها ، وان ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان لا يخص البيان وحده ، وانما يشمل جميع مباحث البلاغة . يضاف الى ذلك ان الاحتراز عن الخطأ ينطبق على البلاغة كلها كما اتضح من تعريف السكاكي للمعاني والبيان . وعلى هذا الأساس فلا فائدة في تقسيم البلاغة هذا التقسيم المنطقي ما دام كل من المعاني والبيان والبديع يشترك في الخصائص المتقدمة

ويتضح خطل هذا التقسيم في عدم استقرار موضوعات البلاغة عند السكاكي . فهو يذكر في علم المعاني مباحث من علم البديع ، ويذكر في علم البيان موضوعات أدخلها غيره في علم المعاني .

ولتوضيح هذا الاضطراب نذكر ما يؤيد قولنا وما نذهب اليه ، وأول ما نلاحظه أن السكاكي تكلم عن الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان ، ولكنه أنكر المجاز العقلي بعد أن تكلم عنه ومثل له وذكر أقسامه ومسائله ، ورأى أن هذا النوع من المجاز ينبغي أن ينظم في سلك الاستعارة بالكناية . وتكلم الخطيب القزويني عنه في علم المعاني ، وذكر أن الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي . ورد على السكاكي لأنه نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية ، وعلل سبب ذكره في مباحث علم المعاني بقوله : « إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف البيان » [1] . ومن هنا نرى أن السكاكي نفسه كان مضطرباً في وضع المجاز العقلي ، فهو بعد أن تكلم عنه وذكر صوره ، عاد فانكره واعتبره نوعاً من الاستعارة أو داخلاً في أحد أنواعها . وكان الأحرى بهم أن يفردوا له باباً خاصاً

(١) الايضاح ص ٢٢ .

— ان أرادوا بحثه — ويجعلوه أحد مباحث البلاغة بعد أن يلغوا التقسيم الثلاثي ، وبذلك تتخلص البلاغة من هذا النزاع الذي ليس فيه جدوى ، والذي لا يؤخر أو يقدم في بحث فنون البلاغة . ولكنهم قوم مولعون بالتحديد والتقسيم ، فما داموا قد قسموا البلاغة الى معان وبيان وبديع فلا بد أن يتسابقوا في تحديد مباحث كل قسم ، وأن يوردوا من الحجج العقلية والأدلة المنطقية ما يقوي رأيهم ويجعل له رواجاً بين الدارسين .

ويلاحظ أن السكاكي تكلم عن الالتفات في علم المعاني وقال عنه : « ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني » [1] ، وذكره مرة أخرى في المحسنات المعنوية ولكنه لم يتكلم عنه واكتفى بأن قال : « وقد سبق ذكره في علم المعاني » . وبذلك نرى السكاكي يذكر هذا النوع في المعاني مرة وفي البديع تارة أخرى ، مع أن الزمخشري جعله من البيان . يقول متحدثاً عن العدول عن لفظ الغيبة الى لفظ الخطاب : « قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان » [2] . وعده المطرزي من موضوعات علم البيان متابعاً الزمخشري في ذلك [3] . فالالتفات كما نرى يقع بين المعاني والبيان والبديع ، ولا يدري الباحث حينئذ أين يضعه . وقد علل ابن يعقوب المغربي هذا التردد وبين مكانه في كل علم ، يقول : « فان قلت لأي وجه خصصت تسميته بعلماء المعاني مع أن عد الالتفات من البديع أقرب لأن الحاصل ما فيه يفيد الكلام ظرافة وحسن تطرية فيصغى اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقاً لمقتضى الحال فلا يكون من علم المعاني أصلاً عن كونه يختص بهم فيسمونه به دون أهل البديع ؟ قلت : أما كونه من الأحوال التي تذكر في علم المعاني فصحيح ، كما إذا اقتضى المقام فائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام

(١) مفتاح العلوم ص ٩٠ .

(٢) الكشاف ج ١ ص ١١ .

(٣) الايضاح في شرح مقامات الحريري ص ١٨ .

سؤالاً أو مدحاً أو اقامة حجة أو غير ذلك ، فهو من هذا الوجه من علم المعـاني . ومن جهة كونه شيئاً ظريفاً مستبدعاً يكون من علم البديع ، وكثيراً ما يوجد في علم المعـاني مثل هذا فليفهم . وأما تخصيص علماء المعاني بالتسمية فلا حجر فيه والله أعلم . » [1].

ولولا تقسيم السكاكي البلاغة الى أقسامها الثلاثة وحصر كل قسم بتعريف منطقي جامع مانع لما احتاج ابن يعقوب المغربي وغيره الى هذا التمحل والاغراق في التأويل . وإلا فهل يمكن استعمال الالتفات من غير أن يؤدي معنى يكون مطابقاً لمقتضى الحال ، وتكون فيه ظرافة وطراوة . ان الانتقال من أسلوب الى أسلوب لا يكون إلا إذا اقتضى الحال ، وأريد فيه نوع من الابداع والمتعة الفنية . فتعريف المعاني وتعريف البديع ينطبق عليه في وقت واحد ولا نرى داعياً للتفريق في عده من المعاني مرة ومن البديع تارة أخرى على الوجه الذي يذهب اليه البلاغيون . وتعليل السكاكي لجمال الالتفات لا يدخله في المعاني وإنما يدخله في البديع ، لانه قال : « والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من اسلوب الى اسلوب ادخل في القلوب عند السامع واحسن تطرية لنشاطه واملاء باستدرار اصغائه » [2]. فذكر الالتفات في المعاني مرة وفي البديع أخرى فيه اضطراب وعـدم دقة في التبويب . ولما كان الالتفات ضرباً من فنون البلاغة ، له اسلوبه وله جماله فليس من الدقـة ان يبقى متردداً فيكون في علم المعاني إذا اقتضى المقام فائدته ، ويكون في علم البديع من جهة كونه شيئاً طريفاً مستبدعاً ، وإنما يفرد له باب كما أفرد له ضياء الدين بن الاثير وفصل القول فيه ، ولم ينظر اليه هذه النظرة الشكلية التي تفقده قيمته وتذهب برونقه وجماله .

وتكلم السكاكي عن اسلوب الحكيم والقلب في باب المسند اليه ، والدقة تقتضي عقد فصل لكل منهما ـ إذا ما الغينا التقسيم الثلاثي ـ أو أن يوضعا في علم البديع إذا ما بقيت

(١) مواهب الفتاح ج ١ ص ٤٦ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٥ .

البلاغة ثلاثة فنون . كما تكلم عن تقليل اللفظ ولا تقليله في المحسنات أي البديع ، وذكر أن له صلة بالايجاز والاطناب . وما دام هذا النوع من الكلام متصلا بالايجاز والاطناب فلا حاجة إلى بحثها منفردين ، وكان من الدقة أن يجمع شتاتها ويوحد بينها ويبحثها في باب واحد . وادخل الاعتراض أو الحشو في المحسنات المعنوية مع أن غيره كالخطيب القزويني ادخله في الاطناب وعده أحد أقسامه الكثيرة . وقد اضطرب البلاغيون في وضع كثير من انواع الاطناب كالايغال والتذييل والتكميل والاحتراس فمرة يضعونها في المعاني تابعة للاطناب ، وتارة يضعونها في البديع . يقول السيوطي : « وانواعه أي البديع وهي الوجوه المذكورة كثيرة جداً تربو على المائتين ، وفي بديعية الصفي منها مائة وخمسون نوعاً ومر منها كثير في فني المعاني والبيان كاقسام الاطناب »[1] .

فاذا كانت لهذه الانواع فائدة ، وفيها اداء حسن للمعاني ، فلماذا لا تبحث مستقلة ويفصل القول فيها ، بدلاً من اضطرابها في فنون البلاغة الثلاثة ؟

وقد ذكر السكاكي من أمثلة المجاز « المستثنى منه في باب الاستثناء » ، ولكنه لم يتكلم عنه في باب المجاز ، وإنما تكلم عنه في باب الاستدلال . يقول : « ومن أمثلة المجاز المستثنى منه في باب الاستثناء ، وتحقيق الكلام في ذلك مفتقر إلى التعرض للتناقض ، وسيتشعب من علم المعاني شعبة تثمر المصير إلى مآليه ، وعليه فالرأي ان نؤخر الكلام في الاستثناء إلى الفراغ عن تلك الشعبة وهي شعبة علم الاستدلال »[2] . وإذا كان هذا النوع من المجاز له قيمته في التعبير ، فلماذا لم يبحثه في باب المجاز لانه شعبة منه ؟ وما علاقة الفن الأدبي بالاستدلال ؟ لقد وجدنا ان ما كتبه عن هذا النوع من المجاز لا فائدة فيه ولا قيمة له ، ولم نر أحداً تكلم عنه من علماء البلاغة الذين يشهد لهم بالذوق والاطلاع

(١) أقسام الدراية ص ١٦١ .

(٢) مفتاح العلوم ص ١٢٤ .

الواسع . وليس هذا المجاز ـ كما يسميه ـ إلا نوعاً من التناقض ولعباً بالالفاظ والاساليب .

هذه أهم الجوانب التي اضطرب السكاكي فيها فأخذ يرددها ذات اليمين وذات الشمال وقد كان المتقدمون أوضح منهجاً وأكثر دقة منه ، لانهم لم ينظروا إلى البلاغة وفنونها نظرة عقلية فيها التحديد والتقسيم بحيث اخرجها عن كونها مقاييس فنية . ولذلك نرى انه لا وجه لهذا التقسيم الثلاثي الذي لم تستقر فيه بحوثه وموضوعاته ، ونرى أن بحث البلاغة ينبغي ان ينظر اليه نظرة أخرى معتمدة على الذوق الأدبي والاحساس الفني اكثر من اعتمادها على المنطق وعلم الكلام ، فتحذف الموضوعات التي لا علاقة لها بالفن الأدبي ، وتثبت البحوث التي لها قيمتها واثرها في تقويم الأدب ، على أن تبحث جميع الموضوعات كأنها ضرب واحد ، فلا فصل بين معان وبيان وبديع .

٤

أما الناحية الثانية المتعلقة بمنهجه في بحث كل قسم من اقسام البلاغة الثلاثة فسننظر فيها لنرى اضطراب السكاكي وعدم دقته في التبويب . ففي علم المعاني قرر ـ كما قرر غيره ـ ان كلام العرب ضربان : الخبر والطلب ، ولذلك قسم المعاني إلى قانونين : الأول يتعلق بالخبر ، والثاني يتعلق بالطلب . وقسم القانون الأول إلى أربعة فنون :

الفن الأول : في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري ، تكلم فيه عن انواع الخبر واغراضه ، ومؤكداته وخروجه عن مقتضى الظاهر .

والفن الثاني : في تفصيل اعتبارات المسند اليه ، تكلم فيه عن حذف المسند اليه وذكره وتعريفه واضماره وكونه علما سواء كان موصولاً أم اسم اشارة أم معرفاً بالالف واللام أو بالاضافة . وتكلم عن وصف المعرف وتأكيد المسند اليه وبيانه وتفسيره وبدله والحالة التي تقتضي العطف والفصل ، وتنكيره وتقديمه على المسند وتأخيره ، وقصره ، وخروجه على مقتضى الظاهر ، والالتفات .

والفن الثالث : في تفصيل اعتبارات المسند ، تكلم فيه عن حذف المسند وذكره وافراده وكونه فعلاً ، وتقييده وترك تقييده وكونه منكراً . وتكلم عن تخصيصه وتركه وعن كونه اسما معرفا وكونه جملة فعلية واسمية وظرفية ، وتكلم عن تأخير المسند وتقديمه وعقد في هذا الفن فصلاً تكلم فيه عن الفعل ، فذكر تركه واثباته ، وترك مفعوله واثباته واضمار الفاعل واظهاره ، وتكلم عن اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ، وعن الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط .

والفن الرابع : في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل ، والايجاز والاطناب . وبعد أن انتهى من هذا الفن عقد للقصر فصلاً خاصاً ؛ لانه ارجأ بحثه إلى هذا المكان من كتابه مفتاح العلوم .

وقسم القانون الثاني إلى خمسة ابواب هي : التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء وبعد أن انتهى من بحث الخبر والطلب تكلم عن استعمال الخبر في موضع الطلب ، واستعمال الطلب في موضع الخبر ، وذكر اسلوب الحكيم في نهاية بحث علم المعاني .

بهذا المنهج بحث السكاكي علم المعاني ، وبهذا التقسيم رتب موضوعاته . ويلاحظ انه قدم البحث في الخبر مع ان كثيراً من الموضوعات التي بحثها فيه لا تخص الخبر وحده ، وإنما هي مشتركة بينه وبين الطلب . وقد علل التفتازاني بحث المعاني بهذا المنهج بقوله : « وإنما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شأناً واعم فائدة ؛ لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، وفيه تقع الصياغات العجيبة ، وبه تقع غالباً المزايا التي بها التفاضل ، ولكونه اصلاً في الكلام ، لان الانشاء إنما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي ، أو نقل كبئس ونعم وبعت واشتريت ، أو زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك . ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين ؛ لان علم المعاني إنما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً اليه ومسندا وهذا الوصف إنما يتحقق

بعد تحقيق الاسناد ؛ لأنه ما لم يسند أحد الطرفين الى الآخر لم يصر أحدهما مسنداً اليه والآخر مسنداً ، والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها [1] » .

ومهما حاول أنصار هذا المنهج أن يدعموه بالبراهين العقلية ، فان البلاغة التي نقيس بها الكلام ونحكم على حسنه وجماله لا يمكن أن يعلل منهج بحثها هذا التعليل الفلسفي ، وان يصطنع لها هذا المنهج اصطناعاً بعيداً عن روحها الأدبية والفنية . ولكن هل نجح السكاكي في هذا المنهج ؟ وهل استطاع أن يحصر مباحث المعاني حصراً دقيقاً ؟

الواقع ان السكاكي لم ينجح في هذا التقسيم الذي بناه على المنطق فحصر به موضوعات المعاني حصراً مزق فيه أوصالها تمزيقاً أفقدها كل روح وباعد بينها وبين ما يتطلبه الفن الأدبي الذي ينبغي أن يعتمد — أول ما يعتمد — على الذوق لا على المنطق ومقاييسه العقلية . ولتوضيح هذا نرى انه قسم مباحث المعاني حسب ركني الجملة — المسند اليه والمسند — وعلى هذا الأساس ذكر التقديم ـ مثلاً ـ في المسند اليه مرة ، وفي المسند تارة أخرى . وقد فعل هذا في بقية الموضوعات كالتأخير ، والحذف والذكر ، والتعريف والتنكير وغيرها . وكان من الدقة أن يبحث كل موضوع وحده فيتكلم عن التقديم والتأخير في فصل واحد ، وعن الذكر والحذف في فصل آخر ، وعن التعريف والتنكير في فصل ثالث . وبذلك تجمع أوصال الموضوع الواحد في بحث مستوف أجزاءه اما ان يوزع أقسام الموضوع الواحد هذا التوزيع الذي لامبرر له ، ويذكر عنه في كل باب نتفاً يسيرة لا تفيد الدارس والناقد شيئاً ، فهذا ما لايمكن الأخذ به والاعتماد عليه .

ومقارنة بسيطة بين ما كتبه السكاكي في هذه الموضوعات وبين ما كتبه عبد القاهر أو ابن الأثير لتوضح مدى افساد السكاكي هذه المباحث والجور عليها . فبعد أن كنا نقرأ في دلائل الاعجاز أو في المثل السائر موضوعات فيها متعة وفيها ري للقارئ لما اشتملت

(١) المطول ص ٤٣ .

عليه من تفصيـــل وتحليل ومن جمع لاجزاء الموضوع الواحد جمعاً يخرج الدارس منه بنتيجة وفكرة واضحة ، بعـــد هذا كله ترانا نقرأ في مفتاح العلوم موضوعات فرقت اجزاؤها وتناثرت أوصالها في عدة أبواب لا يخرج الدارس منها إلا بصور حائلة وقواعد جامدة . وقد يلجأ الدارس ليكوّن فكرة صحيحة إلى أن يلم شتات الموضوع الواحد ، ويضم بعضها إلى بعض ، وفي هذا إضاعة للجهد وإفساد للبلاغة .

وكانت نتيجة عمل السكاكي أن بتر الموضوعات وشوه معالمها وما فيها من رونق ، وذلك باحالة القاريء إلى فن آخر ليجد تكملة الموضوع الذي يقرأ فيه . وكثيراً ما نجد عنده مثل هذه العبارة : « وأما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي اذا اشتمل على وجه من وجوه التقديم كما سترد عليك في الفن الثالث » ، وغيرها من العبارات .

أما بحث خروج الكلام عن مقتضى الظاهر كوضع المضمر موضع المظهر ، ووضع المظهر موضع المضمر والالتفات في المسند والمسند اليه ، فان هذه الموضوعات ليست خاصة بالمسند اليه وحده وانما تدخل على المسند أيضاً . وقد أشار السكاكي نفسه الى ذلك فقال : « واعلم ان هذا النوع أعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه »[1]. وكان عليه ـ ما دام قد اعترف بذلك ـ أن يضع لكل نوع من هذه الفنون بحثاً خاصاً يفصل القول فيه ، ويبين ما في استعمالها من بلاغة .

وتكلم عن استعمال المضارع مكان الماضي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط مع ان الاخبار عن الفعل الماضي بالفعل المضارع أو بالمستقبل نوع من الالتفات كما صرح به بعض البلاغيين كابن الأثير الذي قسم الالتفات الى ثلاثة أقسام : قسم في الرجوع من الغيبة الى الخطاب ومن الخطاب الى الغيبة ، وقسم في الرجوع عن الفعل المستقبل الى فعل الأمر وعن الفعل الماضي الى فعل الأمر ، وقسم في الأخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن

(١) مفتاح العلوم ص ٩٥

المستقبل بالماضي [1] . كما ان السكاكي عقد فصلاً للفعل وما يتعلق به من ترك واثبات ، واظهار واضمار ، وتقديم وتأخير ، مع ان الفعل مسند وكان باستطاعته أن يبحثه في باب المسند ويذكر ان المسند يأتي فعلا كما يأتي إسماً وجملة . ولكننا في هذا الصدد لا بد أن نحمد له انتباهه الى اشتراك كثير من المباحث التي ذكرها في المسند والمسند اليه ، فقد أحس وهو يتكلم عن الحالة المقتضية لقصر المسند اليه على المسند ان القصر لايختص بالمسند اليه ، وانما يدخل المسند أيضاً ويجري بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين الحال وذي الحال وبين كل طرفين ، لذا أجل البحث فيه الى مكان آخر . يقول : « واعلم ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون للمسند على المسند اليه ثم هو ليس مختصاً بهذا البين بل له شيوع وله تفريعات فالأولى ان نفرد للكلام في ذلك فصلاً ونؤخره إلى تمام التعرض لما سواه في قانوننا هذا ليكون الى الوقوف عليه أقرب » [2] . وقد صنع مثل هذا في بحث الإيجاز والاطناب ، والفصل والوصل ، وبذلك لمّ شتات هذه الموضوعات .

هذا فيما يتعلق باتخاذ ركني الجملة — المسند اليه والمسند — أساساً في تقسيم مباحث المعاني ، أما فيما يتعلق بالموضوعات نفسها فقد ذكر السكاكي التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفصل والوصل ، والايجاز والأطناب ، والتعريف والتنكير ، والقصر ، في القانون الأول أي في باب الخبر . وليس في هذا دقة لأن هذه الموضوعات تدخل الطلب كما تدخل الخبر . وقد انتبه المتقدمون إلى هذا فقال عبد القاهر : « أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر . ذلك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك فاذا كان كذلك ، كان

(١) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٤ — ١١ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٤ .

محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام فيكون المعنى اذا قلت : « أزيد قام ؟ » غيره اذا قلت : « أقام زيد ؟ » ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر . ويكون قولك : « زيد قام » و « قام زيد » سواء ذاك ، لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمراً لاسبيل فيه الى جواب ، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبته لك بها على ذلك الوجه » [1] . وقال : « وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابن الخبر عليه » [2] .

ولكن السكاكي لم يأخذ برأي عبد القاهر — كما يبدو — مع أنه تسلط على كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز وجردهما من النزعة الأدبية ، وأحالهما هياكل بتقسيماته وتبويبه . والغريب أن الخطيب القزويني والتفتازاني وغيرهما قد تابعوا السكاكي في هذا التقسيم مع أنهم ذكروا أن الموضوعات التي بحثت في الخبر من تقديم وتأخير ، وحذف وذكر ، وتعريف وتنكير ، وغيرها ، تدخل الطلب كما تدخل الخبر . يقول القزويني بعد أن يذكر أحوال المسند : « كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما ، والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما » [3] . وكرر هذا المعنى في كتابه الآخر بعد أن ذكر أحوال الاسناد الخبري وأحوال المسند اليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر ، فقال : « ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصاً بالخبر بل كثير منه حكم الانشاء فيه حكم الخبر ، ويظهر ذلك بأدنى تأمل » [4] . ويقول التفتازاني . « ان الاسناد الانشائي أيضاً أما مؤكد أو مجرد عن

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٨ .
(٢) دلائل الاعجاز ص ١٠٩ .
(٣) التلخيص ص ١٢٥ .
(٤) الايضاح ص ١٩ .

التأكيد وكذا المسند اليه أما مذكور أو محذوف ، مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر الى غير ذلك . وكذا المسند اسم أو فعل ، مطلق أو مقيـــد بمفعول أو بشرط أو بغيره ، والمتعلقات أما متقدمة أو متأخرة ، مذكورة أو محذوفة ، وأسناده وتعلقه أيضاً أما بقصر أو بغير قصر ، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبـاره بعد الاحاطة بما سبق » [1] .

ولـكن البلاغيين سحروا بطريقة السكاكي مع تنبههم الى ما في منهجه من اضطراب ، وساروا عليه دون أن يحاولوا اصلاحه إلا ما صدر عنهم من ملاحظات لا تبعد البلاغة عن جوهر منهج السكاكي كثيراً . وإذا ما أردنا أن نعيد ترتيب مباحث علم المعاني في كتاب مفتاح العلوم فاننا نرى أن يبحث الخبر والانشاء في باب مستقل وتذكر أنواعها وأساليبها المختلفة . ثم تبحث الجملة في باب مستقل ولـكن لا كما بحثها السكاكي وفرق مسائلها وإنما تجمع أجزاؤها فيكون للتقديم والتأخير فصل ، وللحذف والذكر فصل ثان ، وللتنكير والتعريف فصل ثالث ، وللقصر وأنواعه وطرقه فصل رابع ، ولتقييد المسند والمسند اليه فصل خامس . وللفصل والوصل فصل سادس ، وللايجاز والاطناب فصل سابع وهكذا . .

وبهذه الطريقة نستطيع أن نجمع مافرقه السكاكي في كتابه من موضوعات علم المعاني ، ونبعث في هذا الفن الروح ليكون صالحاً للدراسات النقدية والأدبيـة . ولسـنا نأتي بجديد إذا ما دعونا الى هذا الترتيب فقد بحثها رجال البلاغة المتقدمون بهذه الطريقة كابي هلال العسكري وابن رشيق وابن سنان الخفاجي وعبدالقاهر وابن الأثير وغيرهم ، وكانت بحوثهم ذات قيمة وكان له أثر في الدارسين لأنهم لم يمزقوا هذه الموضوعات شر ممزق ، ولم يوزعوها في فصول وأبواب متعددة ، وإنما جمعوها جمعاً فيه طرافة وفيه فائدة عظيمة . ومن هنا جاءت كتبهم آية في الابداع ، وجاءت بحوثهم في غاية الوضوح والجلاء .

(١) المطول ص ٢٤٦ .

٥

هذا ما يتعلق بعلم المعاني ، أما ما يتعلق بعلم البيـان فانه لما كان عند السكاكي علماً يبحث فيه عن طرق الـكلام التي يؤدى بها المعنى الواحد في صور مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقـة الـكلام لتمام المراد منه ، فقد حصر موضوعاته حصراً منطقياً فيه تمحل واغراق في الضبط وبعـد عن روح الأدب والفن . ولما كان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة غير ممكن بالدلالات الوضعية وإنما يتأتى ذلك بالدلالات العقلية ، فقد حصر البيـان في المجاز والـكناية لأن دلالتها عقليـة ، فالمجاز انتقال من ملزوم الى لازم ، والـكناية انتقال من اللازم الى الملزوم ، يقول : « إذا ظهر لك أن مرجع علم البيان هاتان الجهتان علمت انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والـكناية ، فان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم ..... وأن الـكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم » [١] . أما التشبيه فدلالتـه وضعية — كما يزعمون — لذا لا يدخـل في علم البيان ، ولـكن لما كان في المجاز ما ينبني على التشبيه تعيّن التعرض له . يقول : « ثم أن المجاز أعني الاستعارة من حيث أنها من فروع التشبيه لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم الى اللازم ، لا بد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك من لازم له تسـتدعي تقديم التعرض للتشبيه ، فلا بد أن نأخذه أصلا ثالثاً ونقدمه » [٢] . ومع هذا الحصر المنطقي لم يستطع السكاكي أن يخرج التشبيه من بحث البيان ، ولم يستطع إلا أن يعترف بأن من مهر في التشبيه ملك زمام التدرب في فنون السحر البيـاني ، كما أنه لم يستطع أن يجعله مقدمـة لدراسة الاستعارة ، وإنما جعله أصلاً وذلك لأنه متشعب كثير المباحث وكـثير الدوران في الـكلام .

(١) مفتاح العلوم ص ١٥٧ .

(٢) مفتاح العلوم ص ١٥٧ .

وهذا الحصر وان كان منطقياً وفيه اغراق في التكلف كما صرح السكاكي نفسه بذلك فقال : « والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط فاعلم » [1] ، مع هذا التكلف فانه ادق من منهجه في بحث علم المعاني .

وقد قسم التشبيه إلى أربعة مطالب تكلم في الأول عن طرفي التشبيه ، وفي الثاني عن وجه التشبيه ، وفي الثالث عن الغرض من التشبيه ، وفي الرابع عن احوال التشبيه من كونه قريباً أو غريباً ، مقبولا أو مردوداً ، وهو في هذا التقسيم موفق إلى حد ما لولا انه اضطرب قليلا في بحث المطالب الاربعة ففرق بعض المسائل هنا وهناك ، وكان من الدقة ان يجمع كل صنف منها في مطلبه . وكان من الممكن ان يتكلم عن طرفي التشبيه واستنادها إلى الحس أو العقل ثم يتكلم بعد ذلك عن ادوات التشبيه ـ وهي من اركان التشبيه ـ ويوضح معانيها واستعمالها ، ويبحث وجه التشبيه بحثاً فيه طرافة ورونق ثم يعقب ذلك البحث في احوال التشبيه ومراتبه واغراضه . وبذلك يكون بحث التشبيه اقرب إلى روح البلاغة واقرب إلى روح الفن .

ومما يؤخذ على السكاكي انه لم يفصل في بحث التمثيل ، ولم يبين مزاياه وما فيه من روعة وخيال وتصوير ، مع أن عبد القاهر الذي استفاد السكاكي منه كثيراً بحث التمثيل بحثاً مفصلا وأورد له النماذج الأدبية الرائعة كما انه لم يتكلم بالتفصيل عن « التشابه » ولم يذكر له امثلة شعرية كما فعل القزويني .

وقسم المجاز كما قسمه السلف وعقد له خمسة فصول هي : في المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد ، والمجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه ، والثالث في الاستعارة التي قسمها إلى ثمانية انواع هي الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ، والاستعارة المصرح بها التخيلية مع القطع ، والاستعارة المصرح

(١) مفتاح العلوم ص ١٥٢ .

بها المحتملة للتحقيق والتخييل ، والاستعارة بالكناية ، والاستعارة الاصلية ، والاستعارة التبعية ، والاستعارة التجريدية ، والترشيحية .

والقسم الرابع في المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام ، واخيراً في المجاز العقلي .

ومع ان للسكاكي رأياً في المجاز فان هذا التقسيم وتقسيمه الذي ذكره فيه الكثير من التعقيد وعدم الفائدة في درس البيان ، وكان من الاجدر أن يقسم المجاز إلى قسمين : مجاز لغوي ، ومجاز عقلي . ويقسم المجاز اللغوي إلى استعارة ومجاز مرسل . ويكتفي من الاستعارة بانواع قليلة جداً لها قيمتها في التعبير واثرها في الكلام وخلق الصور الأدبية البديعة .

وقسم الكناية إلى ثلاثة أقسام هي : الكناية المطلوب بها نفس الموصوف والكناية المطلوب بها نفس الصفة والكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف . وقد وفق في بحثها إلى حدّ ما وان كانت امثلته قليلة وتحليله ليس بالرفيع .

٦

اما ما يتعلق بالبديع فان السكاكي ـ كما قلنا ـ لم يسمه بهذا المصطلح وإنما سماه وجوهاً مخصوصة كثيراً ما يصار اليها لقصد تحسين الكلام . وقسمه إلى قسمين : قسم يرجع إلى المعنى ، وقسم يرجع إلى اللفظ . فمن القسم الأول المطابقة والمقابلة ، والمشاكلة ومراعاة النظير ، والمزاوجة ، واللف والنشر ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم ، والجمع مع التفريق ، والجمع مع التقسيم ، والجمع مع التفريق والتقسيم ، والايهام ، وتأكيد المدح بما يشبه الذم ، والتوجيه وسوق المعلوم مساق غيره ، والاعتراض ، والاستتباع ، والالتفات ، وتقليل اللفظ ولا تقليله . ومن القسم الثاني : التجنيس ، ورد العجز إلى الصدر ، والقلب ، والسجع ، والفواصل ، والترصيع . وترك انواعاً أخرى من المحسنات

رأى أنها لا قيمة لها ، يقول : « ويورد الاصحاب ههنا نوعاً مثل كون الحروف منقوطة أو غير منقوطة . أو البعض منقوطاً والبعض غير منقوط بالسوية ، فلك ان تستخرج من هذا القبيل ما شئت وتلقب كلا من ذلك بما احببت »[1] .

وتقسيم السكاكي البديع إلى محسنات لفظية ومحسنات معنوية غير دقيق ، فان اكثر هذه المحسنات متداخل بعضها ببعض ، وقد احسّ القدماء بذلك فقالوا : ان المحسن المعنوي منسوب إلى المعنى بالذات بمعنى ان ذلك التحسين قصد أن يكون تحسيناً للمعنى ، وذلك القصد متعلق بتحسين المعنى أولا ، ومتعلقاً به لذاته . واما تعلق القصد بكونه تحسيناً للفظ فيكون ثانياً للعرض . وإنما قلنا هكذا لان هذه الاوجه قد يكون بعضها محسناً للفظ لكن القصد الاصلي منها إنما هو إلى كونها محسنة للمعنى كما في المشاكلة إذ هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير كقوله :

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحبته ، فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق ، لكن الغرض الاصلي جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في صحبته ، فان تعلق الغرض بتحسينه اللفظي المشار اليه فهو بالعرض على وجه الرجوحية . وقيل أن الحسن فيه لفظي لان منشأه اللفظ . وكما في العكس في قولهم : « عادات السادات سادات العادات » ، فان في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظي ، والغرض الاصلي الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة . واللفظي تحسين للفظ بالذات وان يتبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعاً ، وأن شئت قلت في التحسين المعنوي أيضاً ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو المقصود ويتبعه تحسين اللفظ دائماً لانه كلما افيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه[2] .

(١) مفتاح العلوم ص ٢٠٤ . (٢) ينظر شروح التلخيص ج ٤ ص ٢٨٥ .

فالقدماء انفسهم يقررون ان مرجع لطف المحسنات يعود إلى اللفظ والمعنى يقول عبد القاهر : « انك لا تجد تجنيسا مقبولا ولا سجعاً حسناً حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه ، وحتى تجده تجنيساً مقبولا لا تبتغي به بدلا ولا تجد عنه حِولا . ومن ههنا كان احلى تجنيس تسمعه واعلاه واحقه بالحسن وأولاه ، ما وقع من غير قصد المتكلم إلى اجتلابه وتأهبه لطلبه أو ما هو لحسن ملاءمته وان كان مطلوباً بهذه المنزلة وفي هذه الصورة » [1] . وما لنا نذهب بعيداً في التماس الدليل وقد قال السكاكي نفسه : « وأصل الحسن في جميع ذلك أن تكون الالفاظ توابع للمعاني لا أن تكون المعاني لها توابع ، اعني ان لا تكون متكلفة » [2] . وبهذا النص الصريح يقرر السكاكي من حيث يدري أو لايدري ان مردّ المحسنات كلها إلى المعنى ، فلا حاجة حينئذ إلى تقسيمه الذي لم يقم على أساس .

وينبغي ان تبحث موضوعات البديع كما تبحث بقية موضوعات البلاغة على ان تهمل الانواع التي ليس لها تأثير في التعبير ولا تبعث في الكلام حياة وتضفي عليه جمالا وبهاء ! وترتب الباقية وتهذب مسائلها بحيث تكون مناسبة للاساليب العربية وكلام البلغاء . ولا نأتي بجديد إذا ما قررنا هذا فابن المعتز مثلا بحث موضوعات البديع إلى جانب الاستعارة والتشبيه ، وابو هلال وابن رشيق وابن سنان وعبد القاهر وابن الأثير بحثوا البديع كما بحثوا بقية مسائل البلاغة ولم يميزوا بينها ، فلكل فن من هذه الفنون أثره وجماله ، فمنها ما يكون أثره في المعنى واضحاً ، ومنها ما يكون أثره ضئيلا في المعنى ولكنها تكون مؤثرة في الجرس وموسيقى الكلام . كما انهم لم يفرقوا بين محسن معنوي ومحسن لفظي ، فما كان منها له روعته اثبتوه وبحثوه وما لم يكن له ذلك الجمال والاثر تركوه .

(١) اسرار البلاغة ص ١٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٠٤ .

ولم يفسد البلاغة شيء كما افسدها تقسيم المتأخرين واهتمامهم بانواع بديعية جامدة ، وتلاعبهم بالالفاظ .

ولم يهتم السكاكي ببحث الفصاحة كما اهتم المتقدمون بها ، وإنما ذكرها في نهاية علم البيان وقسمها إلى قسمين : قسم راجع الى المعنى ، وآخر راجع إلى اللفظ ، وكان من الدقة ان يفرد للفصاحة فصلا أو أن يجعلها مقدمه للبلاغة كما فعل القزويني .

وقبل أن ننتهي من هذا البحث نشير الى أن السكاكي نحا في كتابة البلاغة منحى تقريرياً ، فهو يضع القاعدة ويقسم الاقسام ويشرحها ويمثل لها . ولم يكن السكاكي مبتدعاً لهذه الطريقة وإنما هي طريقة معظم المتقدمين من رجال البلاغة الاعلام .

هذا هو منهج السكاكي في البلاغة وهو منهج قائم على التقسيم العقلي ، وقد لعبت في بنائه عوامل كثيرة أهمها الفلسفة والمنطق ، وقد فصلنا الكلام عنها في رسالتنا عن « البلاغة عند السكاكي » .

أحمد مطلوب